



الرئيس السيد إيشيكاني (اليابان)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيدة إفستينغيفا
 الإكوادور السيد مونتالفو سوسا
 ألبانيا السيدة دوتلاري
 الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
 البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
 سويسرا السيدة بيرسفيل
 الصين السيد داي بنغ
 غابون السيد بيانغ
 غانا السيد أغيما
 فرنسا السيدة جارو - دارنو
 مالطة السيدة غات
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
 موزمبيق السيد أفونسو
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(S/2022/1019)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



اُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2022/1019)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة جيوفاني بيها، نائبة الممثل الخاص للأمين العام والموظفة المسؤولة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وسعادة السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/1019، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بيها.

السيدة بيها (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أطيبي تمنياتي لكم، السيد الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأعتنم هذه الفرصة لأتمنى لجميع أعضاء المجلس عاما جديدا سعيدا ومزدهرا ويعمه السلام.

يشرفني أن أقدم اليوم أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/1019) عن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

لقد تدهور الأمن مرة أخرى في أجزاء كبيرة من المنطقة، على الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطنية والشركاء الدوليون. ونتيجة لذلك، اضطرت أكثر من ١٠ ٠٠٠ مدرسة في جميع أنحاء

منطقة الساحل إلى إغلاق أبوابها، ما أدى إلى عدم مقدرة ملايين الأطفال من اكتساب المهارات اللازمة لبناء حياتهم وبلدانهم. وذلك تجاهل صارخ للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، الذي يدين الهجمات على المدارس ويطالب أطراف النزاع بحماية الحق في التعليم. وعلاوة على ذلك، اضطر ما يقرب من ٧ ٠٠٠ مركز صحي إلى الإغلاق بسبب أنشطة الجماعات المسلحة والمتطرفين العنيفين والشبكات الإجرامية. وتلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تتقاتل فيما بينها من أجل التفوق والسيطرة على الموارد، مما يدفع الدول إلى الهامش ويسبب بؤسا لا يوصف لملايين الناس الذين اضطروا إلى مغادرة مجتمعاتهم بحثا عن الأمان.

إنما تظل منطقة الساحل الوسطى تواجه تحديات متعددة الأبعاد ومستويات غير مسبقة من التحديات الأمنية والإنسانية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ازدادت تقامما بسبب تأثير تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، الذي تقامم بسبب النزاع في أوكرانيا. وعلى تلك الخلفية، يدعم مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا جهود الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق للنيجر، السيد محمدو إيسوفو، لإيجاد حلول أكثر ابتكارا وتوليد التزام وطني وإقليمي ودولي بالتغيير في منطقة الساحل.

وشهدت البلدان الواقعة على طول ساحل خليج غينيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زيادة في عدد الهجمات على أراضيها، مهددة شرابين النقل إلى البلدان غير الساحلية الواقعة في الشمال. وأشيد بالتزام القادة في المنطقة، في ذلك الصدد، بتكثيف الجهود الجماعية لمعالجة انعدام الأمن في إطار مبادرة أكرافا. فاتباع نهج كلي أمر لضروري، وإنشاء القوة المشتركة للمبادرة تطور هام في ذلك الصدد. وإذ يعمل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشكل وثيق مع قيادة المبادرة وأمانتها، فإنني أود أن أدعو جميع الشركاء إلى دعمها بشكل حاسم وبطريقة متسقة، والتعلم من التجارب السابقة.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين لتعزيز توافق الآراء السياسي وكفالة تكافؤ الفرص

والساحل". وفي غينيا وكوت ديفوار، اختتمت قوافل السلام التي تدعمها الأمم المتحدة رحلتها عبر أراضي هذين البلدين. ووفرت تلك القوافل مجالا لإجراء حوار فعال بين القبائل على طول الطريق.

(تكلمت بالفرنسية)

يسرنا أن نلاحظ أنه بفضل الجهود المشتركة للأطراف الفاعلة الوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية، تم التوصل إلى اتفاقات بشأن مدة المراحل الانتقالية في بوركينا فاسو وغينيا. وسيواصل المكتب المشاركة بنشاط في آلية الرصد والتقييم المتفق عليها بين بوركينا فاسو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي تنفيذ الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية في غينيا. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم البلدان المعنية بالتركيز على معالجة المظالم التي أدت إلى الانقلابات فيها. ومن بين تلك التحديات الملحة، تكثسي مكافحة انعدام الأمن وزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للمجتمعات المحلية بصور كافية أهمية حيوية في سياق لا يزال فيه ملايين المدنيين الأبرياء يتعرضون لهجمات مستمرة، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو.

ونشيد بتصميم السلطات والمجتمع المدني والمواطنين في غامبيا على مواصلة تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات الغامبية وندعو الشركاء إلى دعم العملية، بما في ذلك من خلال المؤتمر الدولي الذي سيعقد في بنجول في غضون بضعة أشهر. ويسرنا أيضا أن عدة بلدان في المنطقة اعتمدت تشريعات وطنية جديدة بشأن التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، بعد سنوات من الدعوة المستمرة لذلك. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يتوصل المشرعون وغيرهم من أصحاب المصلحة في نيجيريا وغامبيا إلى توافق في الآراء من خلال الحوار وإعادة إطلاق العملية التشريعية بشأن هذه المسألة المهمة.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من جانبه، العمل مع الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتقييم فعالية النهج الحالية وإيجاد سبل جديدة

قبل الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام في المنطقة دون الإقليمية. وفي نيجيريا، أجرى المكتب اتصالات مع المرشحين للرئاسة وغيرهم من أصحاب المصلحة وشهد توقيع اتفاق سلام تاريخي فيما بين الأحزاب السياسية. وفي ولاية كادونا دعمت البعثة أول منتدى من ستة منتديات لأصحاب المصلحة على مستوى الولاية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، لتعزيز الانتخابات السلمية. وفي بنن، أجريت انتخابات برلمانية سلمية قبل يومين فقط.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة ومكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية، للإسهام في حل النزاعات على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وفي هذا السياق، جمعت مبادرة اشترك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تنفيذها ممثلين للمزارعين والرعاة والحكومات المحلية في شمال بنن مع نظرائهم من غرب ووسط أفريقيا والسلطات الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات المانحة ومكتب المنسق الخاص وجهات معنية أخرى من الأمم المتحدة لإلقاء نظرة متعمقة على مزالق مبادرات توطين الرعاة وما توفره هذه المبادرات من فرص. وقد ناقشنا الحلول التي يمكن أن تقيد جميع المجتمعات المحلية وأن تعزز في الوقت نفسه التعاون والثقة والقدرة على الصمود في وجه المتطرفين العنيفين الذين يحاولون إيجاد موطئ قدم لهم في المناطق الحدودية.

وفيما يتعلق بمسألة شاملة أخرى، وبدعم من الشركاء، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع الشباب والجماعات النسائية من المنطقة لتعزيز أفضل الممارسات المراعية لظروف النزاع فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، وعرض النتائج على جمهور أوسع خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ. وقد أدى تدخلنا إلى قطع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للالتزام جديد بالتعجيل بتنفيذ مبادرة "الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تنشيط وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المتنامية للأمن البشري في غرب أفريقيا.

وأود أن أستهل بياني ببضع كلمات عن الاتجاه الاستراتيجي الذي اتخذناه منذ تولينا مناصبنا في تموز/يوليه ٢٠٢٢. لقد حددنا إجمالاً أربعة أهداف استراتيجية لولايتنا ومدتها أربع سنوات. ويشار إلى هذه الأهداف عموماً بوصف "سيارات الدفع الرباعي" للمفوضية، وهي تعزيز السلام والأمن، وتعميق التكامل، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وبالإضافة إلى تلك الأهداف الاستراتيجية الأربعة، حددنا عاملين تمكينييين رئيسيين - المؤسسات القادرة والشراكات المنصفة. ولذلك، فإن إحاطتنا لمجلس الأمن بعد ظهر اليوم ليست خارج السياق بالنسبة لنا. إنها تتماشى مع هدفنا الاستراتيجي الأول، وهو تعزيز السلام والأمن.

إن الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية في منطقة غرب أفريقيا تتسم بتفاقم العنف، ولا سيما في منطقة الساحل والصحراء، مع امتداد نطاقه إلى الدول الشاطئية. ومنذ عام ٢٠٠٩، وخاصة في عام ٢٠١٢، برز حوض بحيرة تشاد ووسط منطقة الساحل كبروتين وحاضنتين للإرهاب والتطرف العنيف - واللذين كانا ذا طابع محلي في البداية، في حالة جماعة بوكو حرام في نيجيريا، ولكن الجماعة اندمجت بشكل مطرد في الجماعتين الإرهابيتين العالميتين، تنظيم القاعدة وتنظيم داعش. وتشير البيانات المنبثقة عن آليتنا الإقليمية للرصد - شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إلى أن الهجمات الإرهابية، التي انتقلت عداها الآن إلى البلدان الساحلية، قد ازدادت تدريجياً على مر السنين. وارتفع عدد هذه الهجمات الإرهابية من حوالي ٢٧١ ١ في عام ٢٠١٩ إلى ٥١٩ ٣ هجوماً في عام ٢٠٢٢. ويتبع عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات نفس النمط، حيث زاد من ٨٢٧ ٣ في عام ٢٠١٩ إلى ٤٩٢ ٦ حالة وفاة في عام ٢٠٢٢. كما زادت حوادث الاختطاف والاختفاء القسري بشكل كبير، من ٣١٢ حادثة في عام ٢٠١٩ إلى ١٠٦٨ في عام ٢٠٢٢.

وكانت حوادث العنف هذه عاملاً رئيسياً وراء العواقب الإنسانية الوخيمة التي تعاني منها بعض مجتمعاتنا. ووفقاً للبيانات المتاحة،

لكفالة أن يكون لنصف سكان المنطقة صوت مسموع في محافل اتخاذ القرارات وإقرار الميزانيات. وأرحب بالعملية الجارية لإنشاء منتدى لوزراء العدل في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي يمكن أن يكون أداة رئيسية لمعالجة الادعاءات المتكررة باستغلال نظام العدالة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وكما أوصت الندوة الإقليمية بشأن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في غرب أفريقيا التي نظمتها مكتب الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، سواصل العمل بنشاط مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن عملية تنقيح البروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد الذي اعتمده الجماعة الاقتصادية في عام ٢٠٠١، وذلك بهدف تعزيز الحوكمة الديمقراطية. (تكلمت بالإنكليزية)

على الرغم من التحديات العديدة التي تواجه بلدان المنطقة، وخاصة في منطقة الساحل، لا تزال المنطقة ساحة فرص هائلة. وتستفيد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من هذه الفرص من خلال ركائزها الثلاث المتمثلة في بناء القدرة على الصمود وتعزيز الحكم الرشيد وتوطيد السلام والأمن. وأحث أعضاء المجلس على مواصلة دعم الاستراتيجية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالصمود الهائل لسكان المنطقة، ولا سيما شعوب الساحل، التي تواصل الكفاح كل يوم من أجل مستقبل أفضل على الرغم مما تواجهه من تحديات عديدة ذات حجم غير مسبوق.

وقبل تجديد ولايتنا الحالية، أود أن أشكر، باسم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المجلس على دعمه وتوجيهاته المستمرة. ووفقاً لولايتنا، سواصل العمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين من أجل توطيد السلام والأمن والديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بيها على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد توراي.

السيد توراي (تكلم بالإنكليزية): إن فرصة مخاطبة مجلس الأمن تسعدني وتشرفني لأنها تأتي في وقت تسعى فيه قيادة الجماعة

القوة الاحتياطية التابعة للجماعة. وفي هذا السياق، اجتمع رؤساء أركان الدفاع في بيساو في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ لتقييم طرائق تفعيل القرار الذي اتخذته هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٤.

ويسرني أن أفيد بأن العمليات الانتقالية في ثلاثة بلدان - بوركينافاسو وغينيا ومالي - تسير على الطريق الصحيح، ولا تزال الجماعة الاقتصادية ملتزمة التزاما كاملا بمساندة تلك العمليات حتى تحقق النتيجة المرجوة المتمثلة في إجراء انتخابات شفافة وحرّة ونزيهة وشاملة للجميع. وإلى جانب البلدان الثلاثة التي تمر بمرحلة انتقالية، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعم الدول الأعضاء في إجراء الانتخابات. وفي الوقت الراهن، وفي سياق الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة في هذا العام، تتواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع المؤسسات الرئيسية وأصحاب المصلحة في مختلف الدول الأعضاء. وتجري هذه المساعي على المستويين الاستراتيجي والتقني.

لقد ذكرتُ الأهمية التي توليها إدارتنا للشراكات، وخاصة الشراكات المنصفة. ومن المهم بالنسبة لنا أن يواصل شركاؤنا عملهم في المنطقة ككل وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص. وينبغي ألا يؤدي أي قدر من الصعوبات الحالية إلى افتراقنا، لا سيما فيما يتعلق بالدعم الإنساني والجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الدولة على أداء دورها الشرعي في مختلف أنحاء الأراضي الوطنية.

وفي هذه الفترة، أود أن أشيد بعلاقة العمل الممتازة التي تربط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واسمحوا لي أن أسجل تقديرنا لسعادة السيد النظيف محمد صالح، الممثل الخاص السابق للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ونائبة الممثل الخاص للأمين العام، السيدة جيوفاني بيها، على تعاونهما الهائل. فمنذ عام ٢٠٢١، نفذت الجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العديد من المبادرات المشتركة، بما في ذلك بعثات التقييم

تم تسجيل أكثر من ١,٨ مليون نازح داخليا في بوركينافاسو وحدها حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، وكان ٦٠ في المائة منهم من الأطفال. وخلال الفترة نفسها، تأثر ما يقرب من مليون طفل بإغلاق ٥٥٠٠ مدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترّب عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من ٣٠ مليون شخص.

ولا يمكننا أن ننكر الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية في منطقتنا من دون التشديد على موجة الانقلابات الأخيرة في المنطقة. فمنذ آب/أغسطس ٢٠٢٠، شهدت منطقة غرب أفريقيا ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة - في مالي وغينيا وبوركينا فاسو - وتكررت مرتين واقعة حدوث "انقلابات داخل الانقلابات" - مرة أخرى في مالي وبوركينا فاسو - وجرى توثيق ثلاث محاولات انقلاب على الأقل - في النيجر وغينيا - بيساو وغامبيا. وتشكل هذه الظاهرة انتكاسة كبيرة للمكاسب التي تحققت في توطيد الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠. ولكنها كانت أيضا دافعا لإجراء مداوات عميقة وحفزت القادة على العمل، فعلى سبيل المثال، أكدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خلال دورتها العادية الثانية والستين التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، التزامها بضمان أن تستعيد جميع الدول الأعضاء الثلاث التي تمر بمرحلة انتقالية النظام الدستوري الكامل بحلول عام ٢٠٢٤. وأوعزت الهيئة إلى المفوضية بأن تستكمل على وجه السرعة استعراض البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد من أجل زيادة تعزيز عدم تسامح الجماعة إطلاقا إزاء الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها بوسائل غير دستورية. وقررت الهيئة إنشاء قوة إقليمية لدعم الدول الأعضاء في التصدي للتحديات التي تواجه النظام الدستوري.

وفيما يتعلق بالإرهاب، أصدرت الهيئة تعليمات كذلك بالتفعيل الكامل لخطة العمل ذات الأولوية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ للقضاء على الإرهاب، بما في ذلك اللجوء إلى التدخلات الدينامية من خلال

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وغانا.

نرحب بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2022/1019) ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثل الخاص للأمين العام، سعادة السيد النظيف محمد صالح، على أدائه الممتاز وإسهامه الكبير في التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة. وبينما نتطلع إلى تعيين رئيس فني لمكتب الأمم المتحدة، نشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام جيوفاني بيها، الموظفة المسؤولة، على إحاطتها ووجهات نظرها المتبصرة، وكذلك على عملها المستمر مع أصحاب المصلحة الإقليميين. ونرحب أيضا بالإحاطة التي قدمها السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وننتي كذلك على لجنة بناء السلام لمذكرتها الاستشارية التطلعية التي تؤكد أهمية أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بصورة متكاملة ومتسقة.

لا يزال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على إنشائه، يقدم إسهامات كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد شهدنا، منذ آخر إحاطة قُدمت إلى المجلس بشأن المكتب في تموز/يوليه (انظر S/PV.9086)، تقدما مجديا في توطيد الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة ولاحظنا الدور الفعال الذي لا تزال لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة تضطلع به وشهدنا انخفاضا في حوادث القرصنة البحرية في خليج غينيا.

ومع ذلك، نلاحظ استمرار الشواغل بشأن انعدام الأمن في بعض أجزاء المنطقة وتراجع الممارسات الديمقراطية في بعض البلدان والحالة الإنسانية الصعبة في عدة مجتمعات. وتتطلب تلك التحديات السائدة، مقترنة بالتطلعات الإقليمية، جهدا متضافرا من الأمم المتحدة للسعي إلى اتخاذ إجراءات متوازنة تمكن المنطقة من الصمود. ولذلك، نرى أن ولاية المكتب، المطروحة للتجديد، لا تزال تحتفظ بجدواها.

المشتركة إلى غينيا بيساو وكابو فيردي وسيراليون وغامبيا، لتعزيز بناء القدرات والحوار من أجل إجراء الانتخابات سلميا. وتعمل المؤسسات حاليا مع أصحاب المصلحة المهمين في نيجيريا، بما في ذلك هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية والمرشحون ووكلاء الأمن ولجنة السلام الوطنية ووسائل الإعلام والزعماء التقليديين والدينيين، لضمان الشفافية والشمول والسلمية في الانتخابات العامة المحورية المقرر إجراؤها في الشهر المقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بعثات تقييم وتيسير مشتركة إلى البلدين الذين يمران بمرحلة انتقالية، وهما غينيا وبوركينا فاسو. والواقع أن أمام الجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا فرصة فريدة للارتقاء بالتعاون إلى مستوى أعلى من خلال تدخلات مشتركة مبتكرة وخلاقة. أولا، استنادا إلى مزايانا النسبية، يمكننا أن نبدأ أو نعزز آليات للدعم لضمان أن تسفر الدورة الانتخابية التي بدأت لتوها في المنطقة - والتي ستشهد إجراء انتخابات حاسمة في العامين المقبلين - عن نتائج سلمية وذات مصداقية.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز أطر دعمها لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة من خلال الانخراط التدريجي لتمكين الشباب ومكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وتعزيز الحوار بين الطوائف وتقوية البنى التحتية المحلية من أجل السلام والمشاركة بشكل أكثر نشاطا في جهود مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وإزالة الألغام وبدء مشاريع للقضاء على التطرف وتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج في المنطقة.

أود أن أختتم بياني بتهنئة اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وأن أشكرها على دعوتها الكريمة لنا إلى المشاركة في جلسة اليوم. وأتمنى لنا جميعا عام أكثر سلاما وازدهارا في ٢٠٢٣.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد توراي على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

وندعم جهود المبادرات الإقليمية مثل مبادرة أكرا والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات ونرحب بالدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الشركاء لزيادة مساهماتهم لتعزيز تنفيذ تلك الترتيبات الإقليمية، بما في ذلك خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. ونتطلع إلى التقرير المقبل للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق للنيجر، محمّد إيسوفو، ونأمل أن يقدم توصيات واقعية توظف أفضل عناصر المبادرات الإقليمية القائمة وتكفل إنشاء قوة إقليمية موحدة معززة في استجابة قوية لتزايد حوادث الإرهاب في المنطقة.

ونؤكد من جديد موقفنا الثابت المتمثل في أن مسألة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للمبادرات الأمنية الإقليمية التي تتصدى لما يتعرض له السلام والأمن الدوليان من تهديدات تشكل مسألة ملحة يجب أن يتخذ المجلس موقفا موحدا بشأنها. ونحث على مواصلة التعاون فيما يتعلق بالتأثير غير المباشر للأزمة التي طال أمدها في ليبيا على منطقة الساحل والتهديد الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على استقرار المنطقة. وبالمثل، نؤكد ضرورة مواصلة الاهتمام بمسألة القرصنة البحرية في خليج غينيا، رغم أن الإجراءات المنسقة المتخذة بدأت تثمر عن اتجاه تنازلي في حوادث القرصنة.

تشكل الحالة الإنسانية في منطقة الساحل مصدرا للقلق. فقد نزح ما يقرب من ٦,٣ ملايين شخص وأغلقت ١١ ٠٠٠ مدرسة. وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياقات عديدة حالة انعدام الأمن وغيرها من العوامل المشددة، من قبيل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

ويبدو أن تواتر الأزمات المرتبطة بالمناخ وشدها يتزايدان بشكل هائل. ففي العام الماضي، شهدنا موجات جفاف وفيضانات كارثية، يُعتقد أن جميعها تقامت جراء تغير المناخ. ونلاحظ العلاقة بين تغير المناخ وانعدام الأمن، مما يؤدي إلى احتدام التوترات والاشتباكات بين القبائل.

وبالإضافة إلى ذلك، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن يبرزوا بعض النقاط المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية والإنسانية.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، نرحب بالجهود الدبلوماسية التي مكّنت من إطلاق سراح الجنود الإيفواريين الـ ٤٦ الذين كانوا محتجزين في مالي، مما وضع حدا للأزمة الدبلوماسية بين البلدين الشقيقتين.

ونلاحظ أن الانتخابات ستجرى في ١٠ بلدان في المنطقة ونشعر بالتفاؤل إزاء توطيد الديمقراطية في بلدان مثل كوت ديفوار وكابو فيردي وبنن، التي اختتمت قبل يومين انتخابات تشريعية ناجحة. ونتطلع إلى إجراء انتخابات عامة ناجحة الشهر المقبل في نيجيريا، وهي أكبر ديمقراطية في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوقيع المرشحين الرئاسيين على تعهد بالسلام ونشجع جميع الجهات المعنية على الالتزام بحسن نية بإجراء انتخابات سلمية.

إننا ندين جميع محاولات الانقلاب في المنطقة ولا نزال نشعر بالقلق إزاء البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونشجع على استعادة النظام الدستوري في البلدان المعنية، وفقا للبروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد الذي اعتمدهت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشير إلى البيانين الصادرين عن الدورتين العاديتين الحادية والستين والثانية والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونحث على التقيد بالجدول الزمنية المتفق عليها لإجراء الانتخابات من أجل العودة النهائية إلى الحكم الدستوري، كما نشير إلى ضرورة التعاون المستدام من أجل كفالة التعددية السياسية في أجواء من شمول الجميع والتسامح.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن يشعرون بقلق عميق إزاء الانعدام الواسع النطاق للأمن في منطقة الساحل وإمكانية امتداد المشكلة إلى البلدان الساحلية. ونلاحظ الأثر السلبي الذي تخلفه الحوادث الإرهابية على السكان المدنيين والاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي تستهدف أيضا حفظة السلام وأفراد الأمن الوطني. ونعرب عن خالص تعازينا ومواسلتنا لجميع أسر ضحايا الإرهاب في المنطقة.

إن شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تواجه تحديات متعددة. فهي تتحمل الأعباء التراكمية الناجمة عن تغير المناخ والنزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الطاقة. ورغم ثقل تلك الأعباء على الجميع، فإن وطأتها تشتد بوجه خاص على الضعفاء: فثمة ٤٠ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في منطقة الساحل، وهذا الرقم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2022/1019) ينذر بالخطر. ومستقبل أولئك الأطفال، لا سيما الفتيات، على المحك.

ولا يمكننا أن نتأخر في مساعدة أولئك السكان، وخاصة الشباب، حتى يتسنى تطوير إمكانياتهم وإمكانات منطقتهم. وأود أن أتطرق إلى ثلاث طرق ملموسة للقيام بذلك.

أولاً، من الضروري أن نعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والنزاعات معالجة شاملة، كما يفعل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعلى النحو الذي توصي به لجنة بناء السلام. فذلك أمر أساسي للتصدي لاستمرار انعدام الأمن في المنطقة، بما في ذلك التهديد الإرهابي في وسط منطقة الساحل وخطر انتشاره إلى البلدان الساحلية. ويجب أن تتمثل تدابير مكافحة الإرهاب للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونود أيضاً أن نؤكد أهمية إدراج حقوق الإنسان واحترامها في جهود منع التطرف العنيف. وقد جرى التأكيد على دورها الرئيسي مراراً وتكراراً خلال المحادثات الإقليمية التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة وسويسرا منذ عام ٢٠١٦، والتي من المقرر أن تُعقد نسختها التالية في نهاية شباط/فبراير في داكار.

ثانياً، في الجانب السياسي، يجب مواصلة إعطاء الأولوية لدعم الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية - خاصة مالي وبوركينا فاسو وغينيا - بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. تشدد سويسرا على أهمية الحوار الشامل في تلك السياقات وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى احترام النظام الدستوري وسيادة القانون. لقد تشجعنا للانتخابات السلمية في السنغال وكذلك التقدم المحرز نحو تحقيق التلاحم الاجتماعي والمصالحة في كوت ديفوار وتعزيز العدالة الانتقالية في غامبيا. لكننا نأسف في الوقت نفسه للتقدم المحدود

ونحث على دعم المساعدات الإنسانية وجهود التمكين من خلال سبل كسب العيش التي تستفيد من المبادرات المحلية والإقليمية مثل مبادرة "الاستجابات المناخية من أجل استدامة السلام" التي أُطلقت في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي اختتم أعماله للتو في مصر، وكذلك نداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أخيراً، نعيد التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك أوجه القصور في الحوكمة والتنمية. وسيطلب ذلك اعتماد تدابير مدروسة تهدف إلى تمكين الشباب والنساء من المشاركة الفعالة في عمليات الحوكمة. ونرحب بإدماج شواغل النساء والشباب المتعلقة بالأمن البشري في الخطة الاستراتيجية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ التي اعتُمدت مؤخراً ونشجع تقديم المزيد من الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها القائمون على الصياغة لإعداد بيان رئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالتعاون مع أعضاء المجلس. ونرى أن هذا البيان يمكن أن يعزز الجهود التي يبذلها المكتب لمعالجة الأزمات في المنطقة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر مقدمي الإحاطتين على عرضيهما القيمين. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، على قيادته لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وننتقل إلى العمل مع خلفه لدى تعيينه. ونشكر أيضاً السيدة جيوفاني بيها على العمل الذي تضطلع به بصفته رئيسة مؤقتة للمكتب.

ما فتئت سويسرا ملتزمة بتحقيق السلام والتنمية جنباً إلى جنب مع بلدان الساحل. وتكمن أولوياتنا - حماية المدنيين وتحقيق السلام المستدام والأمن المناخي - في صميم أنشطة المكتب.

والتي تتسبب في زيادة كبيرة في قوة وتأثير التطرف العنيف الذي ينتشر في أجزاء من الساحل الغربي لأفريقيا، كما سمعنا. إن التطرف العنيف ينتشر بسبب غياب سلطات الدولة وضعف توفير الخدمات وهشاشة الديمقراطية أو قصر أمدتها وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة علاوة على سيادة الإقصاء الاقتصادي والسياسي. وبالنسبة للولايات المتحدة فمن الواضح أن عدم الاستقرار في منطقة الساحل يعتبر مشكلة أمنية يمكن معالجتها بإيجاد حل ديمقراطي للحكومة. ولا يمكننا أيضا أن نتجاهل حقيقة أن مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين ما برحت تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية ونهب الموارد وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتهديد سلامة وأمن حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة. إن وجودها وعملياتها لا تعجز عن التصدي للتهديد المتطرف العنيف المباشر فحسب، بل يزيدان من احتمال تصاعد التطرف العنيف.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التراجع الديمقراطي في جميع أنحاء المنطقة ونحث على عودة الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بقيادة مدنية. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دعم العمليات الديمقراطية وإسداء المشورة للحكومات الانتقالية بشأن كيفية العودة إلى الديمقراطية الكاملة بقيادة المدنيين. كما ندين بشدة مقتل ٢٨ شخصا في شمال بوركينا فاسو في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وسنواصل العمل مع الحكومة الانتقالية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية، فضلا عن دعم المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ونشاطر الشواغل التي أعربت عنها الأمم المتحدة بشأن مغادرة المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوركينا فاسو، ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن السفير الفرنسي في بوركينا فاسو قد طلب منه مغادرة البلد.

في مالي، يجب على الحكومة إزالة جميع القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى تتمكن من التنفيذ الفعال لولايتها التي أذن بها المجلس والتي تشمل حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز السلام والاستقرار في مالي.

المحرز فيما يتعلق بتمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. وندعو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة الدعوة إلى التمثيل الكامل والمتساوي والهادف للمرأة في العمليات الانتخابية المقرر إجراؤها هذا العام.

أخيرا، يوضح تقرير الأمين العام (S/2022/1019) الآثار المتعددة لتغير المناخ على الظروف المعيشية والأمن الغذائي والنزاع في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. يجب أن تكون مساعدة المجتمعات على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها جزءا لا يتجزأ من التصدي لتحديات المنطقة. وبغية توفير فرص اقتصادية محلية تواصل سويسرا تنفيذ أنشطة استثمارية تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان المعنية على الصمود والحفاظ على مواردها الطبيعية.

يعدُّ تقرير الأمين العام دليلا آخر على أهمية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التصدي للتحديات في المنطقة. وسنواصل في سياق دورنا بصفتنا شريكا في الصياغة، العمل مع جميع أعضاء المجلس لتقديم الدعم المستمر لعمل المكتب ووجود الأمم المتحدة في المنطقة.

في الختام، أكرر عبارات زميلي الغاني في الإعلان عن مفاوضات بشأن بيان رئاسي نأمل أن تقدمه إلى المجلس للنظر فيه في القريب العاجل.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الممثل الخاص بيها والسيد توراي على إحاطتيهما. وأرى أن عملهما وأفكارهما الثاقبة يكتسيان أهمية خاصة بالنسبة لنا في هذا الوقت الخطير الذي تمر به المنطقة.

أود أن أبدأ كما فعل آخرون، بالإشارة إلى أننا نقترِب من انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونؤيد بقوة تجديدها قبل نهاية هذا الشهر ونتطلع إلى العمل مع القائمين على الصياغة.

على غرار مقدمي الإحاطات، يساور الولايات المتحدة القلق العميق إزاء الأزمات الأمنية والإنسانية والسياسية في منطقة الساحل،

ثالثاً، يساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في أجزاء كبيرة من منطقة الساحل، بما في ذلك انتشار التهديد الإرهابي من منطقة الساحل إلى البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. وفي ذلك السياق، نرحب بالآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرة أكرا. كما يشكل وجود مجموعة فاغنر أيضاً تهديداً كبيراً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونحث الحكومات في المنطقة على النظر في المخاطر الطويلة الأجل ذات الصلة.

رابعاً، تتطلب الحالة الإنسانية المزرية أن نوليها اهتمامنا، لا سيما بالنظر إلى أن عدم الاستقرار والعنف والتشريد القسري والصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي قد ارتفعت إلى مستويات تتذرر بالخطر. علاوة على ذلك، فإن إغلاق أكثر من ١١ ٠٠٠ مدرسة اتجاه يبعث على القلق الشديد وأدى إلى حرمان ما لا يقل عن ٤٠ مليون طفل من حقهم الأساسي في التعليم. ونشدد أيضاً على الدور الهام الذي يؤديه المنسقون المقيمون في تيسير تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في المنطقة. كما نشجب الأحداث التي وقعت في بوركينافاسو ونتشاطر نداء الأمين العام في ذلك الصدد.

إن من الواضح أن دعم الأمم المتحدة لا يزال حاسماً في التصدي للأزمة المعقدة التي تواجه المنطقة. وتعدُّ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل إطارين رئيسيين لمواجهة التحديات الحالية، ونشجع الجهات الفاعلة على تنسيق جهودها التنفيذية.

في الختام، نرحب بالتقييم الاستراتيجي المشترك للأمن والحوكمة في منطقة الساحل ونتوقع توصياته ذات الصلة. ونتطلع أيضاً إلى تزويد مكتب الأمم المتحدة بولاية مناسبة للغرض بحلول نهاية الشهر، ونأمل أن نتمكن من الاتفاق على بيان رئاسي حتى نبين وحدة المجلس في هذه المسألة.

السيدة جـارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام، السيدة جيوفاني بيها، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد عمر أليو توراي، على إحاطتيهما.

ويجب علينا تنشيط عملنا الجماعي ودعم شركائنا الأفارقة في التصدي للمشاكل العابرة للحدود. كما نشيد بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم المنطقة ونأمل أن نشهد قريباً تقييماً استراتيجياً مشتركاً وفقاً لجدولها الزمنية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائبة الممثل الخاص بيها والسيد توراي، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. تشيد ألبانيا بالمساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تعزيز الحوار الشامل والاستقرار والسلام في المنطقة، وترحب بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أود أولاً أن أوجه الانتباه إلى تزايد عدم الاستقرار السياسي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ففي العامين الماضيين، أصبح تغيير الحكومات بطريقة غير دستورية اتجاهاً يندر بالخطر. ونحث الحكومات في المنطقة على التركيز على حل أزمة الحوكمة وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية. ونشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقيادتها في التصدي للأزمات السياسية ودعم البلدان لأجل استعادة الحكم الدستوري.

ثانياً، إن هذا العام حاسم بالنسبة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حيث تستعد المنطقة لإجراء عدة انتخابات مهمة. ونشجع الجهات الفاعلة السياسية على مواصلة الحوار الشامل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخلافات العالقة لأجل كفاءة إجراء الانتخابات بطريقة سلمية. لقد رحبنا بالانتخابات التي أجريت في بنين يوم الأحد بمشاركة متزايدة من الأحزاب، فضلاً عن إجراء انتخابات تشريعية سلمية في السنغال في تموز/يوليه. ونرحب أيضاً بالتطورات من قبيل اتفاق السلام في نيجيريا. ونشدد على أهمية تمثيل النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار، ونحث الحكومات على أن تواصل - بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا - تعزيز مشاركتهم الكاملة والهادفة.

ومن الواضح أن الأمن مسألة رئيسية بالنسبة للمنطقة، ولكننا لا نستطيع أن نرد عليها بتدابير وحشية أو قاسية أو جزئية. وتكرر فرنسا دعمها الكامل للمبادرات الجماعية التي تقودها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، وهيكل ياوندي للأمن البحري. وستظل فرنسا والاتحاد الأوروبي شريكين رئيسيين في تلك المبادرات. كما أكد من جديد دعمنا للفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس إيسوفو. ونأمل أن يتقدم بمقترحات مبتكرة. وستواصل فرنسا تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة التي تطلبها في إطار يتفق مع القانون الدولي.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الطويل الأمد لطلب الاتحاد الأفريقي تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به لعملياته لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال مساهمات الأمم المتحدة الإلزامية. وستشير هذه المسألة وزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في بلدنا، كاثرين كولونا، خلال زيارتها إلى أديس أبابا هذا الأسبوع مع نظيرها الألماني.

السيد مونتالبو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة جيوفاني بيها، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، والسيد عمر أليو توراي، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2022/1019) عن آخر التطورات في المنطقة. تسلم إكوادور بأهمية عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إن العمل الذي يؤديه بالشراكة مع بلدان المنطقة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف أمر حيوي لبناء سلام مستدام.

ونعتقد أن تهيئة الفرص لسكان المنطقة وتحسين ظروفهم المعيشية مهمتان رئيسيتان يجب أن نهئى من أجلهما الظروف اللازمة لاستقرار السياسي والأمن ونحافظ عليها. وتؤيد إكوادور المبادرات والإجراءات الرامية إلى توطيد الديمقراطية ومؤسسات الدولة. وفي ذلك الصدد، رحبنا بإجراء الانتخابات في السنغال في تموز/يوليه ٢٠٢٢ وفي بنن يوم الأحد الماضي. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز لتحسين

ورحبت فرنسا بالتقدم الديمقراطي الذي اتسم به عام ٢٠٢٢ في غرب أفريقيا، مع إجراء الانتخابات التشريعية في غامبيا والسنغال، والتقدم المحرز من خلال الحوار السياسي في كوت ديفوار والاستعدادات الجارية لانتخابات عام ٢٠٢٣ المقبلة، ولا سيما في نيجيريا وغينيا بيساو. ومما يؤسف له أن ثلاثة بلدان في المنطقة لم تستعد بعد النظام الدستوري. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان التزام واضح من سلطات بوركينا فاسو وغينيا ومالي بفتراتها الانتقالية وإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية. وفي ذلك السياق، تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم. وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به الممثل الخاص محمد صالح النظيف ونائبه. ونأمل أن يتم تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دون تأخير. وفي ذلك الصدد، أود أيضاً أن أذكر بأهمية دور منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة. إن الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وجميع أفرقة الأمم المتحدة أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في دعم عمليات الانتقال السياسي بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع التصدي في الوقت نفسه للعوامل الأساسية لتحقيق السلام، مثل احترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والقدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية، والتنمية، وفتح الحيز المدني، وحرية الصحافة، ومشاركة المرأة والجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ. ولكل تلك الأسباب، تؤيد فرنسا توصية الأمين العام بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمدة ثلاث سنوات.

وتتعلق تعليقاتي الأخيرة بالحالة الأمنية. في ذلك الصدد، تود فرنسا أن تؤكد بشكل قاطع على النتائج المأساوية لنموذج المرتزقة لمجموعة فاغر، الذي أثبت أنه غير فعال في مكافحة الإرهاب والذي خلفت أعماله أيضاً سلسلة من الدمار. وهو مسؤول بالفعل عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدناها في مورا في مالي، مع سقوط أكثر من ٣٠٠ من الضحايا المدنيين. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن ننسى نهب الموارد الطبيعية في البلدان التي تنتشر فيها المجموعة.

على ذلك، نشيد باعتماد ليبيريا حصصاً لمشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية ودعم مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وفي الختام، من الواضح لنا أن عمل المجلس المتعلق بتحقيق السلام المستدام في أفريقيا يجب أن يراعي الطابع المترابط لعوامل متنوعة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وانعدام الأمن الغذائي، من بين عوامل أخرى. ولهذا السبب، أؤكد مجدداً دعم إكوادور لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتجديد ولايته، وهما أمران حيويان للتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لنائبة الممثل الخاص بيها على تقريرها وإحاطتها الشاملة، والشكر موصول لسعادة السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على أفكاره الثاقبة القيمة.

ترحب مالطة بالجهود الديمقراطية السلمية المبذولة في المنطقة، والتي تبعث الأمل في نفوس البلدان الأخرى التي تمضي قدماً على مساراتها السياسية والديمقراطية. ومن الأمثلة على ذلك الانتخابات التشريعية التي جرت في السنغال في تموز/يوليه ٢٠٢٢ وفي بنن يوم الأحد والجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في كوت ديفوار. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ندعو إلى اتباع نهج ديمقراطية مماثلة خلال الفترة التي تسبق الدورة الانتخابية لعام ٢٠٢٣ في المنطقة لضمان إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. ونشعر بالتفاؤل إزاء البيئة الهادئة نسبياً التي تجري فيها الاستعدادات للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شباط/فبراير وأذار/مارس في نيجيريا.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الانقلابات المتتالية في المنطقة، والتي تعوق التقدم نحو توطيد الديمقراطية، وندعو السلطات المعنية إلى احترام العمليات الديمقراطية. وتؤيد مالطة تأييداً تاماً الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحقيقاً

التعايش المدني في كابو فيردي وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر. ويساورنا القلق إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن التغييرات غير الدستورية للحكومات والانقلابات. ونأمل أن تعود بوركينيا فاسو وغينيا ومالي إلى الحكم الدستوري في أقرب وقت ممكن، ونقدر عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق تلك الغاية. ونحن نتابع عن كثب الأعمال التحضيرية للانتخابات في موريتانيا وليبيريا ونيجيريا وتوغو وغامبيا وسيراليون، ونأمل أن تجرى الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام بسلام. ونأمل أيضاً في أن تحل المسائل التي أدت إلى تأجيل الانتخابات في غينيا - بيساو وأن تجرى بنجاح في حزيران/يونيه.

وتشعر إكوادور بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة الوسطى من الساحل، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو، فضلاً عن خطر انتشار العنف الإرهابي إلى البلدان الواقعة على طول ساحل المحيط الأطلسي. وندين العنف الذي وقع في الأشهر الأخيرة والذي أثر بشكل رئيسي على بوركينا فاسو ومالي والنيجر وبنن ونيجيريا، ونعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا. لقد علمنا من الإحاطات التي قُدمت هذا الصباح أن العديد من الضحايا هم من الأطفال والشباب الذين لهم أهمية حاسمة لتنمية جميع شعوبنا. وندعو بلدان المنطقة إلى زيادة تعاونها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، مع التذكير بالتزامها باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمن المساواة في جميع الأوقات.

وتؤيد إكوادور المبادرات الإقليمية التي تسهم في صون السلام والأمن الدوليين والحل السلمي للنزاعات لأنها - على حد تعبير الأمين العام السابق الراحل بطرس بطرس غالي - تخفف من العبء الملقى على عاتق مجلس الأمن وتسهم في تعميق الشعور بالمشاركة وتوافق الآراء وإرساء الديمقراطية. لذلك نرحب بالتراجع في أعمال القرصنة في خليج غينيا وتعزيز هيكل ياوندي للأمن البحري. وإن التقدم الحاصل في عمل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لأمر مشجع. وتوافق إكوادور على أن زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية تعزز التماسك الاجتماعي والتنمية ومنع العنف وبالتالي بناء السلام. وبناء

أفريقيا ومنطقة الساحل لتعزيزه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشائها فريقها التوجيهي المعني بالمرأة والسلام والأمن. كما تؤيد الملاحظات التي أدلت بها نائبة الممثل الخاص للأمين العام حول أهمية حماية حق الأطفال في التعليم، بما يتماشى مع القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١). فالروابط بين التعليم والسلام والأمن واضحة، ويتعين علينا حماية الحق في التعليم.

وعلى الرغم من تلك التحديات، يسرنا أن نرى استمرار تقديم حلول من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب أن يظل دعم السلطات في تحسين الحكم المحلي ومعالجة المظالم الاجتماعية وضمان التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين، في سياق جميع جهود بناء السلام، جزءاً لا يتجزأ من نهجنا.

وتشدد مالطة على أهمية مواصلة تعزيز القدرة على الصمود والنهوض بها من خلال مختلف المشاريع التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجدداً دعمنا لأي جهود تبذلها الأمم المتحدة أو الجهود الإقليمية أو المحلية الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بزيادة التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار مبادرة أكرا. كما نؤيد تأييداً تاماً الإنشاء حسن التوقيت للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل ونتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها في وقت لاحق من هذا العام. وتؤكد مالطة على الدور المحوري لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التصدي الشامل للتحديات في المنطقة ونؤيد بقوة تجديد ولايته. وعلى الرغم من التحديات العديدة، فإن الالتزام الذي يبديه المكتب بالتمسك الثابت بقيم مساعيه الحميدة يحظى بتقدير كبير.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود أن أشكر السيدة جيوفاني بيها، ممثلة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والسيد عمر توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على المعلومات التي قدمها.

لتلك الغاية، مثل البعثة الرفيعة المستوى المشتركة التي أوفدها المكتب والجماعة الاقتصادية إلى بوركينا فاسو في أعقاب الانقلاب الذي وقع هناك في أيلول/سبتمبر. ونشيد كذلك بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإدانتها الفورية لمحاولة الانقلاب في غامبيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي ولوقوفها بحزم إلى جانب النتائج الديمقراطية.

وعلى الجبهة الأمنية، تشجب مالطة التهديدات المتزايدة بالإرهاب والعنف من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي، وكذلك وجود جماعات المرتزقة. وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي تسفر عن سقوط خسائر في صفوف المدنيين وتزيد من تفاقم الحالة المتردية أصلاً للمجتمعات المحلية. ويهدد استمرار القتال بين الجماعات المسلحة وانتشار النشاط الإرهابي آفاق الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. ونحث على بذل جهود محلية وإقليمية ودولية لعكس مسار اتجاهات العنف المتزايدة هذه ومعالجة الظروف الأساسية التي تؤدي إلى انتشار النشاط الإرهابي.

ويؤدي تغير المناخ كذلك إلى تفاقم عدم الاستقرار في منطقة تعاني بالفعل من النزوح الخطير للسكان وانعدام الأمن الغذائي والمائي. وتلتزم مالطة التزاماً قوياً بالحلول التي تستهدف الربط بين المناخ والأمن وتتوه بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في إدماج تلك الروابط من خلال تحليل المخاطر وخرائط الطريق، بما في ذلك نداء داكار من أجل العمل. وفي ظل الوضع الراهن، احتاج أكثر من ٢٤,٤ مليون شخص في منطقة الساحل إلى مساعدات منقذة للحياة في عام ٢٠٢٢. ولا يمكن السماح باستمرار تلك الحالة. وعلاوة على ذلك، لا تزال النساء والفتيات في المنطقة معرضات بقدر كبير لخطر العنف الجنسي والجنساني والاختطاف والنزوح والاتجار. وبصفتها عضواً مؤسساً في "مجموعة أصدقاء نساء الساحل"، تلتزم مالطة بالإجراءات التي يمكن أن تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في العمليات السياسية في المنطقة، بما في ذلك في الأدوار القيادية. ويشمل ذلك تعزيز حماية المدافعات عن حقوق الإنسان وتسهيل التبادلات بين القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية داخل منطقة الساحل وخارجها. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب

وسلطات مالي وبوركينا فاسو وغينيا سيساعد على حل الخلافات الحالية ويسهم في استعادة النظام الدستوري في هذين البلدين. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء محاولات العديد من البلدان الغربية دق إسفين في الوحدة الأفريقية من خلال تأليب بعض البلدان ضد أخرى، بما في ذلك على أساس تعاونها مع روسيا. فمثل هذه الأفعال لا يمكن، في رأينا، إلا أن تؤدي إلى تفاقم الوضع.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن دول المنطقة هي التي ينبغي أن تضطلع بالدور الرئيسي في صون السلام والأمن هناك، مع قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الفعالة لها في هذا الصدد. ونؤيد الأفارقة في تنفيذ سياسات مستقلة تماماً لحل القضايا ذات الصلة استناداً إلى مبدأ الحل الأفريقي للمشاكل الأفريقية. ونؤيد القرار الذي اتخذته قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بضخ بليون دولار في أقرب وقت ممكن لتنفيذ خطة عمل الجماعة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ من أجل مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نتمنى لبلدان المنطقة كل النجاح في تنفيذ استراتيجية التقييم المشتركة بشأن الحكم والأمن، وكذلك في تنفيذ مبادرة أكر.

بالعودة إلى موضوع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من الواضح أن المكتب يواجه تحديات صعبة وكبيرة في جهوده الرامية إلى المساعدة على تسوية الأزمات الإقليمية والمشاركة في الوساطة السياسية وتقديم المساعدة لتعزيز مؤسسات الدولة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فضلاً عن الاضطلاع بمهام تنسيق أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في الميدان.

وتتوقف فعالية عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تماماً على مدى تعاونه مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد. وندعم القرارات العديدة الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الكيانات في المنطقة لمعالجة المشاكل التي تواجه منطقة الساحل.

نتشاطر الشواغل المعرب عنها اليوم فيما يتعلق بالحالة في العديد من البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالمنطقة تواجه تهديدات إرهابية متزايدة ونزاعات مستمرة بين المجموعات العرقية والقبلية، فيما تستغل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، قُتل عدد كبير من المدنيين على أيدي المسلحين. ونعرب عن دعمنا لجميع من يخوضون الحرب الصعبة على الإرهاب في المنطقة، ومن المثير للجزع أن نرى العناصر التخريبية تبحث عن سبل للهروب إلى بلدان خليج غينيا.

ويجب أن نعترف بأن انسحاب عملية بارخان لمكافحة الإرهاب وقوة تاكوبا التابعة للاتحاد الأوروبي من مالي من دون موافقة باماكو كان له تأثير سلبي على الحالة الأمنية، على الأقل في الأجل القصير. وفي ظل هذه الظروف، تعين على جيش مالي أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن جهود مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فقد شهدنا بالفعل بعض النتائج الإيجابية. وتقدم روسيا المساعدة المناسبة للبلد على أساس الاتفاقات الثنائية. وفي هذا الصدد، نرفض أي ادعاءات لا أساس لها من الصحة تحاول تشويه صورة المساعدة التي تقدمها روسيا في مالي وبلدان أخرى في القارة. وقد ادعت بعض البلدان مرة أخرى اليوم أن روسيا تنهب، حسبما يُزعم، موارد أفريقيا أو تساهم في زيادة التهديد الإرهابي هناك. في حين أن ذات البلدان التي تدعي ذلك هي نفسها التي تشارك في الواقع في هذه الأعمال في جميع أنحاء العالم وفي أفريقيا على وجه الخصوص. ورغبة من تلك البلدان في نهب موارد ليبيا، فإنها لم تتوقف عن تدمير ذلك البلد وتواصل زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل بأسرها. إن الاتهامات الموجهة إلى روسيا تشكل ببساطة استهزاء بالمنطق السليم وبقدرة قادة الدول الأفريقية على تقييم الأسباب الكامنة وراء مشاكلهم بأنفسهم، فضلاً عن حقهم السيادي في اختيار من يرغبون في التعاون معه.

إننا نرحب بجهود الوساطة السياسية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المنطقة. ونحن على قناعة بأن الحوار القائم على الإنصاف والاحترام بين هذه المنظمة الإقليمية

أولاً، من أجل تقديم دعم أقوى للتعاون الإقليمي بغية بناء درع أممي جماعي، عقدت بلدان غرب أفريقيا مؤخراً مؤتمر قمة ومؤتمراً بشأن مبادرة أكرا تم خلاله التوصل إلى توافق كبير في الآراء بشأن مكافحة الإرهاب وإنشاء قوة إقليمية مشتركة لمكافحة الإرهاب. والجهود التي تبذلها نيجيريا للقضاء على القوى الإرهابية المحلية وتوطيد أوجه التعاون مع البلدان المجاورة مثل بنن وبوركينا فاسو تستحق تقديرنا. وفي الوقت نفسه، فإن توسع القوى الإرهابية في المنطقة تتسارع وتيرته، وحل مشاكل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والقرصنة في خليج غينيا لا يزال بعيد المنال. ولا يمكن لبلد أن يعالج بمفرده أياً من هذه المشاكل بفعالية.

وتدعم الصين بلدان المنطقة في تعزيز مفهوم مجتمع أممي، وتوطيد التواصل والتنسيق بشأن الشؤون الأمنية، والنهوض بتطوير قوات إقليمية مشتركة لمكافحة الإرهاب وآليات أمنية أخرى، والسعي لتعزيز قدرتها على صون الاستقرار ومكافحة الإرهاب. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي والشركاء التقليديون على وجه الخصوص في المشاركة بشأن الأمن الإقليمي وزيادة الدعم المالي والدعم في مجال توفير المعدات والاستخبارات واللوجستي للبلدان في الخطوط الأمامية، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل بناء دفاع قوي لدحر الإرهاب. ويعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل بنشاط تحت قيادة فخامة الرئيس إيسوفو، وتتطلع الصين إلى توصيات الفريق العملية والقابلة للتنفيذ التي ستبث زخماً جديداً في التعاون الإقليمي.

ثانياً، لتقديم دعم أقوى للمشاورة السياسية والحوار من أجل الحفاظ على الحالة العامة للسلام والاستقرار، أحرزت نيجيريا وسيراليون تقدماً ثابتاً في خططهما الانتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما شاركت كوت ديفوار وبنن وغامبيا بنشاط في الحوار السياسي. وفي هذا العام، سيمضي عدد من البلدان قدماً فيما يتعلق بخططها الانتخابية. ونأمل أن تكثف القوى السياسية في البلدان المعنية الحوار وتسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتنهض بخطى ثابتة في تنفيذ

وفي الختام، نود أيضاً أن نذكر الزملاء بأنه عقب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في عام ٢٠٢٠، أصبح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسؤولاً عن رصد الأحداث في البلد. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه من السخف الإبقاء على الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على غينيا - بيساو بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا ينص على فرض جزاءات إلا في حالة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وندعو إلى رفعها تدريجياً.

وستواصل روسيا المشاركة البناءة في الجهود الجماعية الرامية إلى كفالة الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وستستمر روسيا في دعم بلدان المنطقة على أساس ثنائي، بسبل منها تعزيز التأهب العسكري للقوات المسلحة، وتدريب الجنود وموظفي إنفاذ القانون، وتقديم المساعدة الإنسانية. ونحن على استعداد لإجراء مناقشة مثمرة وبناءة بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمدة ثلاث سنوات أخرى.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة جيوفاني بيها، نائبة الممثل الخاص للأمين العام والموظفة المسؤولة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والسيد عمر توراي، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطتهما.

في الآونة الأخيرة، وفي مواجهة الحالة الإقليمية والدولية المعقدة والعسيرة، حققت دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مجموعة من الإنجازات المهمة في الحفاظ على الأمن المشترك، واستعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التضامن والتعاون. وتتمتع المنطقة بموقع استراتيجي وتتميز بثرائها بموارد الطاقة، ولديها إمكانات إنمائية هائلة. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن اكتساب فهم أعمق للتحديات والتحديات والاحتياجات الحقيقية لبلدان المنطقة، وبذل جهود كبيرة لمعالجة أسبابها الجذرية وتقديم المزيد من الدعم والمساعدات الموجهة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي.

إلى تفاقم هشاشة اقتصادات بلدان المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المكتب حوارات مع بلدان المنطقة ودعم مبادرات التعاون التي اضطلعت بها المنظمات الإقليمية. والإنجازات التي حققتها جديرة بالثناء.

وتؤيد الصين الجهود التي بذلها الممثل الخاص السابق محمد صالح النظيف. كما تؤيد من حيث المبدأ تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتأمل أن يستمع بشكل كامل إلى شواغل بلدان المنطقة ويحترمها وأن يؤدي دورا أكبر في تحقيق الاستقرار والتنمية الإقليميين استنادا إلى الولاية التي كلفه بها مجلس الأمن.

والصين، باعتبارها شقيقة وشريكة جيدة للبلدان الأفريقية، دأبت على دعم بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بحزم. وبدأ وزير الخارجية الصيني تشين غانغ مؤخرا زيارة إلى أفريقيا، بما في ذلك إلى تلك المنطقة، كانت الأولى إلى الخارج له منذ توليه منصب وزير الخارجية. وشكلت تلك الزيارة استمرارا لذلك التقليد الراقي الذي استمر ٣٣ عاما لتكريس وزراء الخارجية الصينيين أول زيارة خارجية لهم كل عام إلى أفريقيا. وستلتزم الصين بفلسفة الصدق والنتائج الحقيقية والتقارب وحسن النية، فضلا عن المفهوم العادل لدعم العدالة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة، وستدفع بروح الصداقة والتعاون بين الصين وأفريقيا من أجل المساهمة في صون السلام والاستقرار والوحدة وتحسين الذات على الصعيد الإقليمي.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمم العام بيها والرئيس عمر توراي على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

تشكل منطقة غرب أفريقيا والساحل مشاكل وتحديات متنوعة مثل البلدان التي تتألف منها المنطقة. بيد أنه ثمة قاسم مشترك بين العديد من النزاعات في المنطقة، وهو الصلة بين الأزمات الإنسانية والسياسية والأمنية هناك. وكثيرا ما نرى أن الحالات الإنسانية الصعبة تشكل أرضا خصبة لعدم الاستقرار السياسي، الذي كثيرا ما يعبر عنه بوسائل

خطتها السياسية لتقديم إسهامات إيجابية في تحقيق استقرار بلدانها وتميمتها. وفي الوقت نفسه، أدت الاحتجاجات والمظاهرات بشأن مسائل مثل تلك التي نشأت فيما يتعلق بالانتخابات العامة في ليبيريا، من بين جملة أمور أخرى، إلى زيادة المخاطر السياسية - الأمنية في بعض البلدان. وهذا يستدعي توخي أقصى درجات اليقظة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم البناء في الوقت المناسب. وتؤيد الصين الدور النشط المستمر الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها في الشؤون الإقليمية. ويمثل توافق الآراء بشأن الانتقال السياسي الذي تم التوصل إليه بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي وغينيا وبوركينا فاسو وبلدان أخرى إنجازا تحقق بشق الأنفس يجب المشاركة في حمايته.

ثالثا، إذ يدعو تقرير الأمين العام (S/2022/1019) إلى تقديم دعم أقوى للتنمية والحوكمة من أجل إرساء أساس متين للسلام والأمن على المدى الطويل، يشير إلى أن النمو في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل قد تباطأ، وتدهورت أزمة الغذاء، وأصبحت مشاكل الطاقة والتضخم أكثر حدة، وأن المجتمع الدولي - ولا سيما البلدان المتقدمة النمو الرئيسية - قد خفض المساعدة الإنمائية المقدمة إلى المنطقة. ومؤخرا ابتليت بعض بلدان المنطقة بعدم الاستقرار السياسي والإرهاب، مما أدى إلى سقوطها في الحلقة المفرغة للفقر الذي يولد الفوضى والفوضى التي تولد الفقر، وهو ما يبرهن على أن الأمن والتنمية لا ينفصلان.

وينبغي لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة التركيز على التنمية المستدامة في جميع مراحل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وتحقيق التوازن بين الأمن والتنمية من أجل إيجاد التآزر. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تزيد الدعم المالي والتقني في مجالات الحد من الفقر، والهياكل الأساسية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان المتقدمة النمو اعتمدت سياسات نقدية وتجارية غير مسؤولة، وأدت آثارها السلبية غير المباشرة

ومما يشجع البرازيل أيضا تحسن الأمن البحري في خليج غينيا. وهذا إنجاز، قبل كل شيء، لبلدان المنطقة، التي حشدت جهودها في إطار هيكل ياوندي. وقد أسهمت البرازيل بفخر في تلك الجهود. وبوصفنا عضوا في مجموعة أصدقاء خليج غينيا، قمنا بالتعاون وشاركنا في العمليات البحرية مثل عملية غينيكس، وأوبانغامي إكسبريس، وجران أفريكان نيمو.

ولا تُظهر الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما في المنطقة الأخيرة، أي بوادر على التحسن. فقد ازداد عدد النازحين والمدارس المغلقة والمستشفيات الخالية. ويتطلب النجاح في معالجة تلك الحالة تضافر جهود بلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، تشيد البرازيل بجهود قيادة وجميع أفراد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذين قدموا خدمة لا تقدر بثمن - سواء كان ذلك من خلال بذل المساعي الحميدة أو تيسير الحوارات الدقيقة أو تقديم المساعدة التقنية والخبرة التي تمس الحاجة إليها للمبادرات الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أعرب عن امتناني لسعادة السيد محمد صالح النظيف على عمله على رأس المكتب، وأتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة كوزير لخارجية تشاد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطتين - السيدة بيها، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، والسيد توري، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - على عرضيهما. كما أشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام محمد صالح النظيف على خدمته المتفانية.

وسأتناول اليوم ثلاث نقاط تركز على الديمقراطية والأمن والمسائل الإنسانية.

أولا، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء التراجع الديمقراطي وتقلص الحيز المدني الذي شهدته المنطقة في عام ٢٠٢٢. ونحث على إحراز التقدم نحو استعادة الحكومات الدستورية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها. ونشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتحقيق ذلك.

عنفية. ويؤدي العنف والأمن بدورهما إلى زيادة المصاعب الاقتصادية وتفاقم الحالة الإنسانية.

والأداء السليم للمؤسسات الديمقراطية ضروري لكسر هذه الحلقة والحيلولة دون حدوثها. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الانتخابات التشريعية السلمية التي جرت في السنغال في تموز/يوليه الماضي. كما أشير إلى الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة التي ستجرى في نيجيريا في شباط/فبراير وأذار/مارس. إن اتفاق السلام الوطني، الذي وقعه قادة الأحزاب في ٢٩ أيلول/سبتمبر، يبشر بالخير لاختتام ناجح ومنظم للعملية الانتخابية. وفي غينيا بيساو، البلد الذي ترتبط به البرازيل بروابط لغوية وتاريخية وثيقة، حدد الرئيس عمر سيسوكو إقبالو موعد الانتخابات في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٣. ونأمل أن يسمح تأجيل الموعد الأصلي المقترح باستكمال العملية بطريقة منظمة وسلمية.

إن الصلة بين عدم الاستقرار السياسي والأزمة الأمنية والإنسانية تتجلى بوضوح في منطقة الساحل. وقد لاحظ المجلس بالفعل بقلق الإطاحة بالحكومة الانتقالية في بوركينا فاسو في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، فيما يمكن اعتباره الانقلاب الثاني في ذلك البلد في عام ٢٠٢٢. ونحث الرئيس الجديد للمرحلة الانتقالية على الالتزام بالجدول الزمني الانتقالي الذي أقره المؤتمر الوطني الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

وفي مالي، تسبب للقوة المشتركة قرار السلطات بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في صعوبات إضافية في الاضطلاع بواجباتها في مكافحة الإرهاب. ويشجعنا الاتفاق المبرم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أتاح رفع الجزاءات عن هذا البلد.

ونلاحظ بقلق بالغ توسع الأنشطة الإرهابية من وسط منطقة الساحل إلى البلدان الساحلية، مثل بنن وتوغو. ومع ذلك، تشجعنا الجهود الإقليمية المتزايدة لمكافحة هذه الآفة، سواء في الاتفاقات الثنائية أو في إطار مبادرة أكرام. ونحيط علما بإنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لمبادرة أكرام.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة جيوفاني بيها على إحاطتها القيمة وجهودها في قيادة العمل الهام لمكتب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وننتهز الفرصة لعرب عن خالص تقديرنا للسيد محمد صالح النظيف على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال توليه منصبه في الفترة الماضية. كما أشكر السيد عمر توراي رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطته.

ورغم الأزمات التي تواجهها غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإننا نؤمن أن المنطقة، بما تمتلكه من إمكانيات هائلة، قادرة على تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود الجماعية لإيجاد حلول مبتكرة وشاملة للتهديدات التي تطالها ونشدد في هذا السياق على ضرورة التركيز على الخطوات التي تُعزز الحوار والمشاركة البناءة في المنطقة والحيلولة دون انجرافها نحو مزيدٍ من الانقسامات وانعدام الاستقرار. ويشمل ذلك الحفاظ على الجهود الدبلوماسية القائمة بين دول المنطقة والبناء عليها، لا سيما تلك الهادفة لخلق بيئة تُمكن من إجراء الانتخابات والإصلاحات اللازمة في مجال الحوكمة وتعزيز النمو والازدهار على المدى البعيد.

ونؤكد هنا على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة وكياناتها، ومنها المكتب ولجنة بناء السلام، في دعم دول المنطقة وتعزيز قدراتها في بناء مؤسساتها والحفاظ على الوحدة السياسية فيها وتعميق الشراكات بينها. ولهذا، نرى ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ونأمل أن تُقدّم توصيات اللجنة المستقلة، بقيادة معالي محمد إيسوفو، تقييماً واضحاً لاحتياجات المنطقة وأن تساعدنا في ابتكار حلول فعالة لها.

وفيما يتعلق بالأوضاع الأمنية والتي تشهد تدهوراً مستمراً، نُؤيد الجهود الإقليمية لمعالجة التحديات الأمنية العابرة للحدود في المنطقة، لا سيما التطرف والإرهاب. وبقولنا توسع الأنشطة الإرهابية على امتداد خليج غينيا وساحل غرب أفريقيا وما يرافقها من تداعيات على الأمن

وسيكون هذا العام هاما بالنسبة للديمقراطية في غرب أفريقيا، مع إجراء انتخابات رئاسية في نيجيريا وسيراليون وليبيريا. ولمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دور هام يؤديه، بما في ذلك من خلال مساعيه الحميدة. وتؤيد المملكة المتحدة التركيز الذي سمعناه اليوم على تعزيز مشاركة المرأة في تلك العمليات.

ثانياً، حدث تدهور واضح في الحالة الأمنية في المنطقة، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو ونيجيريا وحوض بحيرة تشاد. ونتشاطر الشواغل التي أثارها آخرون اليوم بشأن خطر انتشار عدم الاستقرار إلى الدول الساحلية. فلا يمكننا تجاهل الدور المزعزع للاستقرار الذي تقوم به مجموعة فاغنر في المنطقة. إنها جزء من المشكلة وليست الحل. إن التصدي للتحديات الأمنية في المنطقة يتطلب استجابة شاملة. ويشمل ذلك الحاجة إلى الاعتراف بالأثر الأمني لتغير المناخ، الذي يضاعف التهديدات التي تواجهها الفئات السكانية الضعيفة، على سبيل المثال، خلال التغيرات في أنماط هطول الأمطار.

ونرحب بالجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز الاتساق والتنسيق، بما في ذلك عن طريق دعم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ومبادرة أكرأ. ويجب على المكتب أن يستخدم ولايته الجديدة للتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ومن جانبنا، تبني المملكة المتحدة تعاوننا الثنائي من خلال الحوارات الأمنية مع غانا ونيجيريا. ونعزز التعاون المتعدد الأطراف من خلال مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثاً، لا تزال الحالة الإنسانية في منطقة الساحل متردية، بل تفاقمت بسبب ارتفاع الأسعار والفيضانات. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بجهودنا الإنسانية في المنطقة. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان التعاون الكامل، فضلاً عن وصول المساعدة الإنسانية بأمان وبلا عوائق.

وفي الختام، نتطلع إلى تجديد ولاية المكتب وتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام حتى يتمكن المكتب من مواصلة دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات المتحدة على مواصلة دعم ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشركائه المحليين والإقليميين، وكذلك جهوده في إدماج الشباب وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، إذ نأمل أن تساهم جميع هذه المساعي في إرساء السلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا والساحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لليابان.

أود أن أشكر السيدة بيه، نائبة الممثل الخاص للأمين العام والموظفة المسؤولة عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطتها، وسعادة السيد توري، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على أفكاره الثاقبة. كما أشكر لجنة بناء السلام على تعليقاتها الخطية القيمة.

أولاً، تقدر اليابان الدور المحوري الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المنطقة. وبينما نشهد المزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، فإن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لبناء السلام والاستقرار والحفاظ عليهما بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تكتسي أهمية بالغة.

ومحاولة الانقلاب التي وقعت في غامبيا الشهر الماضي، بعد عام تقريبا من اختتام انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وحرّة ونزيهة، تذكّر بضرورة تعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة. وتقوض التغييرات غير الدستورية للحكومات أمن واستقرار أي بلد. وفي ذلك الصدد، تشيد اليابان بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، اللذين تمسكا بمبادئ واضحة.

وبهذا الخصوص، تدعو اليابان إلى الإعداد في الوقت المناسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في مالي وبوركينا فاسو وغينيا بغية ضمان عودتها إلى الحكم الدستوري. ومن منظور سيادة القانون، ينبغي تركيز الجهود على إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وديمقراطية، على النحو الذي أعيد تأكيده في المنكرة الاستشارية للجنة

والتنمية. ونرى هنا أن بعض المبادرات الإقليمية القائمة، مثل إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات ومبادرة أكر، تعد ضرورية لتعزيز هيكل السلم والأمن الإقليمي. ونؤكد مجدداً بأن الجهات الإقليمية الفاعلة، والتي تحظى بدعم دولي كبير، لها دورٌ محوري في تحديد الثغرات التي تقوض استقرار المنطقة وتقديم توصيات لمعالجتها.

وتعد غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أكثر المناطق الأفريقية عرضة للتهديدات البيئية التي تقوض الأمن والاستقرار فيها، الأمر الذي يحتم على هذا المجلس إبقاء هذه المسألة في صدارة أولوياته، بما في ذلك من خلال تعزيز عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم دول المنطقة في التصدي لتغير المناخ وتقييم المخاطر وإدارتها. ونرى في هذا السياق بأن تعيين مستشار لمكتب شؤون المناخ والسلام والأمن هي خطوة مهمة لتحقيق هذه الغايات. وبصفتنا الدولة المضيفة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام، نتطلع إلى مواصلة المناقشات الهامة التي نظمت في الدورة السابقة، بما في ذلك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجهات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية.

ونشجع المكتب على مواصلة جهوده في هذا المجال، ومنها تلك التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في ابتكار الحلول للتكيف مع تغير المناخ.

ولا يمكننا إغفال تداعيات تغير المناخ على البعد الإنساني في المنطقة وتحقيق الاستقرار فيها. فوفقاً لمكتب تتسبب الشؤون الإنسانية، يعاني ١٥ في المائة من سكان المنطقة من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن تداعيات تغير المناخ وموجات الجفاف، والتي تسببت في نقص القمح والأسمدة وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وهنا تبرز الحاجة مجدداً لإجراءات التصدي لتغير المناخ، والتي رغم إدراكنا أنها لن تكفي وحدها لتحسين الوضع الإنساني في المنطقة، إلا أنها ستسهم في الحد من أزمة الغذاء وإتاحة الفرصة لاتباع نهج أكثر استدامة في المستقبل.

السلام والاستقرار في المنطقة. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لإدماج الشواغل المتعلقة بالأمن البشري، مثل شواغل النساء والشباب، في أنشطتها، بما في ذلك بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن والعمل المناخي.

إن التحديات التي تواجهها المنطقة متنوعة ولكنها مترابطة، ولذلك نحتاج إلى اتباع نهج متكامل وشامل. وفي ذلك الصدد، تتطلع اليابان إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. ونأمل أن يزودنا التقرير بتقييم وتوصيات مبتكرة بشأن نهج متكامل في المستقبل للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتمديد ولايته حتى يتمكن من مواصلة المشاركة مع مختلف الجهات الفاعلة ومواءمة عملها، بما في ذلك المجتمع المدني، في تعزيز السلام والأمن في تلك المنطقة المعقدة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

بناء السلام وأشار إليه السيد توري. وبينما تستعد عدة بلدان في غرب إفريقيا لإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣، ستواصل اليابان، في إطار النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحوكمة.

ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديدين رئيسيين للسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويشكل توسعهما ليشمل الدول الساحلية مصدر قلق عميق. وترحب اليابان بالمبادرات الإقليمية مثل مبادرة أكرا وإطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات.

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر حيوي للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وتؤيد اليابان المذكرة الاستشارية للجنة بناء السلام في التأكيد على أهمية سيادة القانون في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي الإشارة إلى الحاجة إلى إجراء بناء شامل للمؤسسات لتعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة.

وتدرك اليابان أن الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري. ويتحتم إدماج آثار تغير المناخ والتدهور البيئي في نظم الإنذار المبكر وحفظ السلام وبناء السلام.

وتؤمن اليابان إيماننا راسخا بأن حماية الفئات السكانية الضعيفة وتمكينها وإدماجها، فضلا عن التضامن معها، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات، يجب أن تظل في صميم الجهود الرامية إلى إحلال